خبراء وحقوقيون مغاربيون يبحثون الحرب على الارهاب في بلدانهم ومدى تطابقها مع احترام حقوق الانسان

الرباط ـ «القدس العربي» من محمود معروف:

تواصلت امس الاربعاء بالرباط جلسات اقليمية حول «الارهاب ومناهضة الارهاب وحقوق الانسان» استمع خلالها خبراء قانونيون دوليون تابعون للجنة الدولية للحقوقيين، لعروض قدمتها هيئات حقوقية من المغرب والجزائر وتونس، تهتم بسياسات مكافحة الارهاب ومدى انسجامها مع احترام حقوق الانسان في هذه البلدان.

وتندرج هذه الجلسات التي تنظمها المنظمة المغربية لحقوق الانسان واللجنة الدولية للحقوقيين (مقرها جنيف)، في اطار مشروع أطلقته اللجنة الدولية للحقوقيين في تشرين الاول/أكتوبر 2005، للنظر في مدى ملاءمة تدابير مكافحة الارهاب لمقتضيات احترام حقوق الانسان.

ويقوم هذا المشروع على تشكيل فريق من ثمانية من الخبراء القانونيين ذوي سمعة عالمية يعملون على «فحص طبيعة التهديدات الارهابية وأثر اجراءات مكافحة الارهاب على حقوق الانسان»، كما يبحثون كيف يمكن «لقوانين وسياسات مكافحة الارهاب أن تكون فعالة ومحترمة لحقوق الانسان وسيادة القانون» في الآن ذاته، حسب ما جاء في ورقة تعريفية بالفريق وزعت بالمناسبة.

وتتمثل آلية العمل الرئيسة للفريق، الذي تمتد ولايته على مدى 18 شهرا، في اجراء سلسلة من الجلسات القطرية والاقليمية يستمع خلالها لهيئات حقوقية وحكومية وأمنية ومنظمات غير حكومية وصحفيين وجامعيين، وذلك في أفق اصدار تقرير نهائي حول الموضوع.

وقالت أمينة بوعياش رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الانسان في افتتاح اللقاء ان «العديد من المكتسبات الحقوقية أصبحت مهددة بالارهاب وبمكافحة الارهاب» على حد سواء وأن الدول «مطالبة باتخاذ تدابير فعالة ضد الأعمال الارهابية» لكن مع التقيد «بمقتضيات القانون الدولي الذي يحدد حق وواجب الدول في حماية أمن الأفراد»، مؤكدة أن «الدول باعتمادها التدابير الوقائية من الارهاب، يجب أن تلتزم حرفيا بمبادئ دولة الحق والقانون».

وقالت بوعياش أنه «ليس هناك أية تعارض بين واجب الدولة في حماية حقوق الأشخاص الذين يتهددهم الارهاب، وبين مسؤوليتها في التأكد على أن حماية الأمن لا تعصف بالحقوق الأخرى».

وأوضحت أن المقاربة الأمنية، لايمكن أن تشكل، لوحدها، الجواب الوحيد عن هواجسنا وانشغالاتنا فيما يخص دولة القانون، مبرزة أن «قوة الدول المغاربية تكمن في احترام القانون ووجود مؤسسات قوية تنصهر فيها كل الافكار والاختلافات، لكن مع خضوع الجميع للقانون»

وقال سيتفان تريشيل (سويسرا) أحد الخبيران التابعان لفريق القانونيين البارزين المكلفان بادارة الجلسات الاقليمية الخاصة بشمال افريقيا، أن عمل الفريق «لا ينطلق أبدا من أي نوع من التعاطف مع الارهابيين أو الأعمال الارهابية»، مؤكدا أنه «نابع من قناعة مفادها أن احترام حقوق الانسان من شأنه أن يضمن ايجاد حل مستدام لاشكالية الارهاب».

وأضاف تريشيل، الذي يترأس هذه الجلسات الاقليمية رفقة الخبير القانوني الدولي جورج أبي صعب (مصر)، أن «احترام الحقوق الانسانية هو الكفيل بالخروج من من دوامة العنف والعنف المضاد الذي تتخبط فيه العديد من البلدان».

وأكد الحقوقيون المغاربيون الذين شاركوا في جلسات الاستماع أن مكافحة الدول لظاهرة الارهاب يجب أن تسير بشكل ملائم ومنسجم مع احترام مقتضيات حقوق الانسان، مؤكدين أن اعمال تلك الحقوق من شأنه أن يحصن المجتمع من كل النزعات الارهابية وأن مكافحة الارهاب « لا يمكن أن تشكل ذريعة لانتهاك حقوق الانسان».

وقال بوجاقجي محمد نجم الدين، عن جمعية «جزائرنا» لعائلات ضحايا الاختفاء أن «قدر نشطاء حقوق الانسان كيفما كانت بلدانهم هو التفاهم والتعاون لضمان احترام حقوق الانسان».

وقال الحسين خلدون عن اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الانسان الجزائرية، ان «الارهاب هو النكران المطلق لحقوق الانسان، وكل الدول من حقها القضاء على هذه الآفة التي تهدد كيان المجتمعات»، مؤكدا في المقابل أن هذه «المكافحة يجب أن تقنن من خلال الحرص على المحاكمة العادلة وتمتيع المعنيين بالحقوق التي يخولها القانون في هذه المجالات، بالاضافة الى العمل على أن تكون وسائل الرد ملائمة للافعال المرتكبة».

وأضاف أنه يتعين على المنظمات والمؤسسات الحقوقية المغاربية الانكباب على الملف الحقوقي من خلال ثلاث مراحل تمر عبر تشريح وضعية حقوق الانسان والتأكد من مدى ملاءمة المنظومة التشريعية للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي انخرطت فيها الدول، ومن ثم تكييف هذه المنظومة القانونية على ضوء هذه الالتزامات.

واكد عبد الهادي لحويج أمين عام «اتحاد الشباب العربي»، وهي منظمة ليبية تهتم بحقوق الانسان، ان الاشكال الأساسي في التعامل مع ظاهرة الارهاب يكمن في «ضرورة تحديد دقيق لماهية الارهاب ومفهومه»، معتبرا أن معالجة الارهاب تمر عبر معالجة أسباب وجذور الظاهرة.

وشدد على ان مكافحة الارهاب يجب ان تكون «جماعية عالمية»، لأن خصائص الارهاب الذي «لا لون له ولا دين»، تهدد الانسان بشكل عام.

وأوضح المختار الطريفي رئيس «الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان» أن مكافحة الارهاب تعد من صميم حقوق الانسان، على اعتبار أن الحق في الحياة والحرية هما من المكاسب الأساسية، موضحا في المقابل أن «مكافحة الارهاب لا يمكن أن تتم بشكل جيد الا باحترام قواعد حقوق الانسان، كما انها لا يمكن ان تبرر انتهاك تلك الحقوق».

وأضاف أن «التمتع بالحقوق الأساسية من شأنه أن يحصن المجتمع من الارهاب، كما أن صيانة الحقوق من ضمن المظاهر التي تقضي على الارهاب».

وشدد على أن «حماية حقوق الانسان تمثل رهانا حضاريا ومستقبليا لا يمكن النهوض به الا بتكتل الجهود بين النشطاء الحقوقين على المستوى المغاربي»، موضحا ان «بناء المغرب العربي يكتسي اهمية كبرى في الدفع بهذا العمل المشترك التنسيقي».

وقال الناجي مرزوق، عن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، ان «الحركة الحقوقية المغربية مطالبة بالعمل بشكل مستمر لفضح كل القوانين التي تمس بحقوق الانسان بدعوى مكافحة الارهاب».

واكد الحبيب بلكوش مدير مركز التوثيق والاعلام والتكوين في مجال حقوق الانسان، أن تعاطي الحركات الحقوقية مع ظاهرة الارهاب يجب ان ينطلق من «الرفض المطلق للعمل الارهابي باعتباره يمس جوهر حقوق الانسان المتمثلة أساسا في الحق في الحياة، لكن مع الحرص على الا تكون مواجهة الارهاب ذريعة لدى الدول للمس بحقوق الانسان وبالضمانات التي تحققت داخل المجتمع او تلك التي ينص عليها القانون الدولي».

ويشمل برنامج الجلسات التي افتتحت الثلاثاء واستمرت حتى مساء امس الاربعاء على مدار يومين، تقديم هيئات حقوقية مغاربية لمداخلات وعروض حول سياسات مكافحة الارهاب واحترام حقوق الانسان هي المنظمة المغربية لحقوق الانسان والرابطة التونسية لحقوق الانسان، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان وجمعية مناهضة التعذيب بتونس والجمعية المغربية لحقوق الانسان والجمعية الجزائرية لضحايا الاختفاء «ايسويس ديسباري».

وتضمن برنامج اللقاء، الاستماع لمثلين عن المجلس الاستشاري لحقوق الانسان (المغرب) واللجنة الوطنية الاستشارية لحماية وترقية حقوق الانسان (الجزائر) بالاضافة الى جامعيين وخبراء حقوقيين وأعضاء سابقين من هيئة الانصاف والمصالحة المنتهية ولايتها.

ارتفاع عدد الوفيات بين المهاجرين الافارقة

مسؤول مغربي: المؤتمر الاورو ـ افريقي يهدف الى خلق شراكة دولية حول الهجرة

الرباط ـ «القدس العربي» ـ من بشرى الحضيكي:

قال يوسف العمراني مدير العلاقات الثنائية بوزارة الخارجية أن المؤتمر الأورـ وافريقي للهجرة والتنمية المزمع عقده يومي 10 و11 الجاري بالرباط يهدف الى خلق شراكة بين المغرب وكل من الدول الاوروبية والافريقية في سبيل ايجاد حلول لآفة الهجرة.

وأضاف العمراني في مؤتمر صحافي حول الموضوع أن المؤتمر جاء ليسلط الضوء على هذه الظاهرة التي وصفها بـ«المعقدة»، مشيرا الى أن هذه المبادرة تعد الأولى من نوعها التي تنجح في لم شمل معظم الدول الاوروبية والافريقية ما عدا الجارة الجزائر التي رغم الدعوة الموجهة لها من الجانب المغربي ستغيب عن أشغال المؤتمر لأسباب اعتبرها العمراني «سياسية محضة».

وأكد المسؤول المغربي على أهمية الجانب الأمني في التقليص من أسراب المهاجرين الوافدين من بلدان جنوب الصحراء في اتجاه شمال المغرب دون أن ينسى ذكر البدائل الأخرى، خاصة تلك التي تتعلق بـ«المعالجة الاقتصادية البناءة من خلال التنمية المشتركة الرامية الى توفير فرص الشغل لصالح المرشحين المحتملين للهجرة».

وينظم المؤتمر الاورو ـ افريقي بمبادرة مشتركة بين المغرب واسبانيا وبدعم من فرنسا. ويشارك بالمؤتمر 60 بلدا من افريقيا جنوب الصحراء وبلدان الاتحاد الأوروبي، اضافة الى بعض منظمات المجتمع المدني سعيا لايجاد مقاربة شمولية لمشكل الهجرة.

الى ذلك قال مسؤولون لـ(رويترز) ان السلطات المغربية عثرت على تسع جثث اخرى الثلاثاء ليصل العدد الاجمالي للجثث التي جرفتها المياه الى شاطئ الاطلسي الى 30 جثة.

وقال مسؤول مغربي ان عدد ضحايا أحدث محاولة لمهاجرين أفارقة اقتحام جيب ميليلة الاسباني في شمال افريقيا ارتفع الى ثلاثة أشخاص.

وتؤكد الوفيات الحاح مسألة الهجرة قبل اسبوع من انعقاد مؤتمر اوروبا وافريقيا حول الهجرة في الرباط.

وقال المسؤول المغربي ان الضحية الثالثة شاب كاميروني يبلغ من العمر 28 عاما توفي في المستشفى متأثرا باصابته بكسور في منطقة الحوض في اعقاب الواقعة التي شهدت محاولة 70 مهاجرا من دول جنوب الصحراء اقتحام الجيب الاسباني.

وقال مسؤولون ان مهاجرين آخرين قتلا في الواقعة يوم الاثنين حينما اندفع المهاجرون نحو السياج الذي يبلغ ارتفاعه ستة امتار عند الفجر ومعهم سلالم.

وأضافوا أن الحراس المغاربة اطلقوا طلقات تحذيرية لمنعهم من الدخول.

وسقط احد الرجلين القتيلين على الجانب الاسباني من السياج بينما توفي الاخر وهو في طريقه الى مستشفى مغربي. واصيب ثمانية اخرون على الاقل بجروح خطيرة من الاسلاك الشائكة.

وكان هذه أول محاولة جماعية لدخول الجيبين الاسبانيين في شمال افريقيا منذ تشرين الاول (اكتوبر) 2005. وقتل وقتها ستة رجال بالرصاص عندما فتح الجنود المغاربة النار على اكثر من 100 مهاجر.

وعلى شاطيء الاطلسي اكتشفت السلطات المغربية خمس جثث لمهاجرين في قرية فم الواد التي تبعد 25 كيلومترا عن مدينة العيون في الصحراء الغربية.

وقال مسؤولون مغاربة أن المياه حملت الى الشاطيء اربع جثث اخرى الثلاثاء الى قرية دزيرة القريبة.

وتبحث السلطات المغربية عن ناجين بعد غرق قارب كان يقل مهاجرين الى قبالة ساحل الصحراء الغربية.

وقال مسؤولون انهم يعتقدون ان ما يصل الى 40 مهاجرا في عداد المفقودين بعد غرق القارب.

ومن المعتقد ان القارب كان في طريقه لجزر الكناري (الخالدات) الاسبانية.

مسح ديمغرافي: المرأة الموريتانية اقل استعدادا للانجاب من الرجل وفروق هائلة بين الارياف والمدن

نواكشوط ـ «القدس العربي» من عبد الله السيد:

بينما تفضل الأسر الغربية تجنب الانجاب او التقليل منه الى ادنى الممكن، يفضل الرجل الموريتاني انجاب عشرة ابناء.

والتفاخر في موريتانيا ليس بشيء أكثر منه بالأبناء. فالرجل الذي يعيش أتعاب الصحراء يحتاج لعشرة رجال على الأقل يحيطون به ولعشر بنات يكفلن التمركز داخل المجتمع.

ويؤكد الباحث الاجتماعي الموريتاني محمد محمود ولد سيدي يحيى في بحث نشره للتو وتضمن استخلاصات من المسح الديمغرافي والصحي ان ثلثي النساء المتزوجات و82 بالمئة من الرجال المتزوجين يريدون انجاب طفل آخر، بينما انخفضت نسبة النساء اللائي يرغبن في تأجيل ذلك الى 19 بالمئة مقابل 8 بالمئة من الرجال.

وترغب أكثر من نصف النساء المستجوبات في تأخير ولادة «الطفل الآخر» سنتين على الأقل، في حين أصرت 28 بالمئة منهن على رغبتهن في انجاب هذا الطفل «في أقرب وقت ممكن».

ويشير البحث الى أن النساء الموريتانيات ينجبن 4,7 طفل في المتوسط طوال فترة حياتهن الانجابية، وتصل الخصوبة الى أعلى مستوى لها عند الفئة العمرية 25 ـ 29 سنة قبل أن تنخفض بانتظام في المراحل العمرية اللاحقة. وقد أنجبت نصف النساء مولودهن الأول عند سن 20,7 سنة.

واختلفت مؤشرات خصوبة النساء حسب مكان الاقامة، فوصلت في الوسط الريفي الى 5 أطفال وهي تفوق مثيلتها في الوسط الحضري (4,3 طفل). ويبدو أن ارتفاع مستوى التعليم يساهم في انخفاض نسبة الخصوبة، حيث بلغ عدد مواليد النساء من مستوى تعليم ثانوي 3,5 طفل مقارنة مع نظيراتهن بالمستوى الابتدائي (4,6 و5,3) لغير المتعلمات.

وقد ظلت طموحات الرجال في الانجاب أكبر دائما من مثيلتها لدى النساء. فقد صرحت غالبية المستجوبات ان العدد المثالي للأطفال هو 6,3 طفل في حين اعتبر الرجال أنه 7,6 طفل.

وتتضح جلية الفروق بين المجتمعين الحضري والريفي. فقد اعتبرت نساء الريف الموريتاني أن 7 أطفال هو العدد المطلوب بينما كان الرجال في الريف ينتظرون 8,9 طفل، وهو ما يعكس اختلافا كبيرا في القيم العائلية لدى الحضر عنها لدى أبناء الريف. فقد ظلت الأرقام المثالية للنساء في المدينة 5,2 طفل مقابل 6,5 للرجال.

وحول تحكم الأبوين في مواعيد الحمل والولادة، قال ثلاثة أرباع المستجوبين أن الولادات التي حدثت في السنوات الخمس الأخيرة جاءت مرغوبا فيها، واعتقد 22 بالمئة منهم أنها ستكون أفضل لو جاءت في وقت لاحق بينما صرح 6 بالمئة أن الولادات التي حدثت في أسرهم لم تكن مرغوبة على الاطلاق.

ويبدو أن لهذه المسألة علاقة بسن المرأة. فقد ظلت 4 بالمئة عند الفتيات الأصغر سناً لتصل الى 9 بالمئة عند الفئة العمرية للأمهات 30 ـ 34 سنة، ثم لترتفع الى 11 بالمئة عند النساء في الفئة العمرية 35 ـ 44 سنة.

ويبدو أن ثقافة تنظيم الانجاب أصبحت معروفة، اذ مارستها 68 بالمئة من النساء المتزوجات و55 بالمئة من الرجال المتزوجين.

وتأتي حبوب منع الحمل في مقدمة الوسائل المستخدمة والمعروفة عند 64 بالمئة من النساء مقابل 48 بالمئة من الرجال، تليها الحقن (57 بالمئة) والواقي الذكري بنسبة (41 بالمئة) عند الرجال.

وقد تراجعت الوسائل التقليدية لتنظيم الأسرة من حيث المعرفة أمام الوسائل الحديثة رغم أن «العزل» ما زال معروفا عند ثلث المستجوبين من الجنسين.

وتوضح البيانات أن الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة منتشرة بين نساء الوسط الحضري وخاصة في العاصمة نواكشوط حيث اعترف باستخدامها وقت الدراسة 13 بالمئة من نساء نواكشوط وارتفع العدد في صفوف النساء المتعلمات فوق المستوى الثانوي الى 18 بالمئة.

وتهدف السياسة الصحية التي أنعشت الحكومة الحالية تطبيقها تحقيق معدل وفيات أقل من 500 في كل مئة ألف.

وتعود وفيات الوالدات والأطفال في موريتانيا الى ثلاثة عوائق احدها يعود الى تأخر أخذ القرار باستشارة بنية صحية لأسباب ثقافية ودينية واجتماعية، ويعود اخر الى المسافة التي يجب اجتيازها (بنية صحية بعيدة، وسائل اتصال غير موجودة أو ليست في المتناول، مناطق معزولة، شبكات طرق سيئة). ويعود العائق ثالث الى التأخر في تقديم العلاجات الاسعافية المناسبة (معدات فنية ناقصة وتكاليف العلاجات غير متوفرة أو غالية).

طلبت فتح تحقيق دولي حول مقتل مهاجرين في مليلية

اسبانيا: المعارضة تضغط على الحكومة في موضوعي الهجرة والصيد البحري

مدريد ـ «القدس العربي» ـ من حسين مجدوبي:

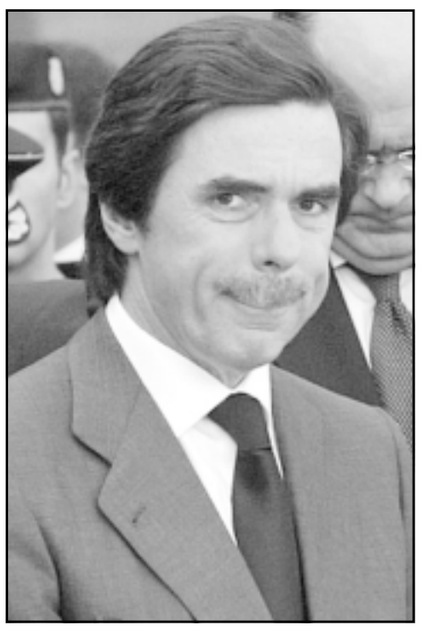

زعيم المعارضة خوسيه ماريا اثنار

طالب الحزب الشعبي المعارض الحكومة الاسبانية برئاسة خوسي لويس رودريغيث سباتيرو بتوضيحات في ملف الصيد البحري بين الاتحاد الأوروبي وحكومة الرباط الذي تأخر تطبيقه، علاوة على التشكيك في جدية التعاون في الرباط ومدريد في مكافحة الهجرة السرية على ضوء أحداث مليلية الأخيرة، وكل هذا يدخل ضمن استراتيجية الحزب الشعبي في توظيف المغرب في هجومه على الحكومة الاسبانية.

وطالب نواب هذا الحزب من الحكومة أن تقدم تفسيرات للأسباب الحقيقية التي تجعل اتفاقية الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوروبي لا تدخل حتى الآن حيز التنفيذ رغم مرور الوقت.

وترى المعارضة اليمينية أن سباتيرو كان من الذين صفقوا للاتفاقية وأكد انها ثمرة ونتيجة التحسن المستمر في العلاقات بين مدريد والرباط «ولهذا نرغب في معرفة مدى جدية هذا التحسن»، وفق تصريح لمصدر من الحزب الشعبي المعارض.

كما يقوم نواب الحزب الشعبي الاسباني في البرلمان الأوروبي بحملة للضغط على المغرب لكي يسمح بتطبيق الاتفاقية، وصرح النائب الأوروبي عن هذا الحزب، دانييل فاريلا «عمليا كان الاتفاق يجب أن يدخل حيز التنفيذ خلال فاتح تموز/يوليو الجاري، والآن نحن ننتظر بعد مرور أسبوع تقريبا دون جدوى».

ويذكر أن هذا الاتفاق الذي جاء بعد سنوات من المفاوضات المتعثرة يتطلب أساسا مصادقة البرلمان المغربي عليه واستكمال بعض الاجراءات التقنية. وتعتبر اسبانيا الأكثر استفادة من هذه الاتفاقية، حيث من المنتظر أن تحصل على 80 % من رخص الصيد في حين ستعود 20 % الباقية الى سفن برتغالية وفرنسية وايطالية.

ودائما في اطار توظيف الحزب الشعبي اليميني للمغرب وعلاقة بالهجرة السرية، طالب الحزب الشعبي المعارض أمس الأربعاء على لسان نائبه ادواردو بوخالتي المكلف بالشؤون الأمنية والهجرة ضرورة «مثول وزير الداخلية ألفريدو بيريث روبالكابا أمام اللجنة البرلمانية الدائمة لتقديم شروحات حول مقتل ثلاثة مهاجرين في الحدود بين مليلية والأراضي المغربية». وكان ثلاثة مهاجرين من أصل افريقي قد لقوا حتفهم فجر الاثنين الماضي خلال عملية اقتحام أسوار مدينة مليلية (مدينة مغربية تحتلها اسبانيا تقع شمال شرق المغرب).

وتابع هذا النائب البرلماني أن «حكومة سباتيرو صرحت أن الوضع في الحدود بين المغرب وسبتة تحت السيطرة، ولكن لا يبدو ذلك فقد سقط ضحايا وعلى وزير الداخلية أن يقدم توضيحات في هذا الشأن». ومن جانبه شن حزب اليسار الموحد هجوما لاذعا على المغرب بسبب ما أسماه «فتح النار على مهاجرين عزل في الحدود مع مليلية»، واتهم حكومة اسبانيا والاتحاد الأوروبي بتحويل المغرب الى مجرم ودركي يقتل المهاجرين ويقبض تعويضات مالية من الاتحاد على عمله هذا.

ويبدو أن هذه المأساة قد تعرف تشعبا دوليا بعدما قدم النائب الايطالي في البرلمان الأوروبي جيوستو كاتانيا طلبا الى البرلمان لكي يفتح تحقيقا حول وفاة المهاجرين الثلاثة، وطالبت جمعيات حقوقية اسبانية وأوروبية بتحقيق دولي في هذه الأحداث.

ولم تصدر مدريد والرباط أي بيان توضيحي حول ما وقع على الحدود المشتركة ومن يتحمل مقتل المهاجرين الثلاثة، ومن المستبعد أن يتم بيان في الموضوع لاسيما وأن البلدين لم يعطيا أي أهمية تذكر للحدث.

وكان 14 قتيلا قد سقطوا برصاص مغربي واسباني خلال أواخر ايلول/سبتمبر وبداية تشرين الاول/أكتوبر الماضيين، وتزامن ذلك مع القمة المغربية ـ الاسبانية في اشبيلية.

والتزم وقتها سباتيرو ونظيره المغربي ادريس جطو بتشكيل لجنة مشتركة وفتح تحقيق ثنائي، وحتى الآن لكن لم يلتزما بهذا الوعد ولم تر اللجنة النور، فقد كانت التزاما للحظة لامتصاص الاحتجاج.

تظاهرة غدا امام البرلمان المغربي احتجاجا على اساليب الشرطة في التعامل مع المجتمع المدني

الرباط ـ «القدس العربي»:

اعلنت احزاب ومنظمات نقابية ومجتمع مدني عن تنظيم وقفة مساء اليوم الخميس امام مقر البرلمان بالرباط احتجاجا على تعدد وقائع استعمال الشرطة للعنف المفضي الى جروح وكسور ووفيات في الأماكن العمومية والتي كان آخر حلقاتها وفاة الناشط النقابي مصطفى العرج يوم الخميس الماضي بالرباط.

واعلن كل من حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحركة النهج الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد والحزب الاشتراكي والجمعية المغربية لحقوق الانسان والمركز المغربي لحقوق الانسان والهيئة الوطنية لحماية المال العام ومنتدى الكرامة لحقوق الانسان والاتحاد المغربي للشغل والنقابة الوطنية للموظفين المتقاعدين والجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية والكنفدرالية الديمقراطية للشغل وشبكة مناهضة التحرش الجنسي والجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين وحركة النجاة واتحاد الأطر العليا المعطلة، عن تأسيس الشبكة الوطنية لمناهضة استعمال العنف من طرف السلطات بالأماكن العمومية والذي يطال مختلف الحركات الاجتماعية من معطلين حاملي الشهادات العليا ونقابيين وحقوقيين وجمعويين ومواطنين عاديين معلنة ادانتها الشديدة لكل أساليب القمع والتقتيل المنهج والمتبع من طرف القوات العمومية.

واهابت ان الشبكة جميع الهيئات الديمقراطية المناضلة «تكثيف الجهود لوضع حد لهذه الممارسات اللاديمقراطية واللاشعبية التي تتنافى مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان».

من جهة اخرى يخوض عمال الجماعات المحلية ابتداء من امس الأربعاء والى غاية يوم غد الجمعة اضرابا وطنيا مع تنفيذ وقفة احتجاجية اليوم أمام وزارة الداخلية .

وذلك نتيجة «لصمت الوزارة اتجاه المطالب العادلة والمشروعة للشغيلة الجماعية «، كما جاء للمطالبة بمباشرة الحوار الاجتماعي على قاعدة الملف المطلبي المقدم من قبل النقابات. وكانت السلطات قد واجهت الخميس الماضي بعنف شديد مسيرة لهؤلاء العمال وادى ذلك لوفاة النشط النقابي لعرج وجرح العشرات.

وأوضح محمد بوزوبع وزير العدل أنه تم حث المشرفين على تطبيق القانون على تفعيل مقتضيات قانون تجريم التعذيب عن طريق توفير الحماية القانونية عند البحث مع متهمين عن أعمال ارتكبوها أو يشتبه في أنهم ارتكبوها والحرص على زجر كل أعمال التعذيب الجسدي أو النفسي التي يمكن أن يتعرض اليها الاشخاص أثناء البحث معهم.

مغاربة يتظاهرون بالرباط تنديدا بجرائم اسرائيل في غزة

الرباط ـ «القدس العربي»:

نظمت «مجموعة العمل الوطنية لمساندة العراق وفلسطين» مساء الثلاثاء وقفة أمام مقر سفارة فلسطين بالرباط على خلفية تطورات القضية الفلسطينية.

وحمل المشاركون في هذه الوقفة اعلام فلسطين وصور شهدائها ورددوا شعارات منددة بما يقع في الأراضي المحتلة، وعبروا عن ادانتهم للهجمة الاسرائيلية على قطاع غزة والشعب الفلسطيني الذي يعاني ظروفا قاسية في ظل الحصار والاغلاق والغارات الاسرائيلية المتواصلة على القطاع، داعين المجتمع الدولي الى التحرك.

وقام وفد من المجموعة ووفد من الجمعية المغربية لمساندة المكفاح الفلسطيني بزيارة لسفارة فلسطين عبروا خلالها عن تضامن مختلف المكونات السياسية والنقابية والجمعوية للشعب المغربي مع الشعب الفلسطيني ضد الهجمات الوحشية التي يتعرض لها على يد الاحتلال الاسرائيلي.

ومن المقرر ان تنظم الجمعية ومجموعة العمل بعد غد السبت مسيرة حاشدة في العاصمة المغربية تشارك فيها قيادات الاحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني ومواطنون مغاربة من مختلف المدن والاقاليم.

ودعت الجمعية المغربية لحقوق الانسان الشعب المغربي الى المشاركة بفاعلية في هذه المسيرة من اجل «التنديد بانتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني من طرف الدولة الاستعمارية والارهابية الصهيونية والتنديد بالدعم الامبريالي وخاصة الأمريكي للارهاب الاسرائيلي ضدا على المشروعية الدولية» وتأكيد «التضامن مع الشعب الفلسطيني في مواجهته لأبشع انتهاكات حقوق الانسان وفي مقاومته المشروعة للاستعمار الصهيوني».

وعبرت الجمعية في بلاغ ارسل لـ«القدس العربي» عن استنكارها لتخاذل الدول العربية والاسلامية والجامعة العربية وطالبتها بالوفاء بالتزاماتها نحو الشعب الفلسطيني واتخاذ المبادرات لدعمه سياسيا واقتصاديا، ومواجهة الغطرسة الصهيونية والأمريكية، واستنكار الموقف السلبي لمجلس الأمن ومطالبة المنتظم الدولي بالتدخل الفوري لجعل حد للاستهتار الصهيوني بحقوق الانسان وصيانة حقوق الشعب الفلسطيني وعلى رأسها حقه في اقامة دولته الوطنية المستقلة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس.

وحيا الحزب الاشتراكي الموحد «الصمود الأسطوري لشعبنا الفلسطيني بالرغم من خضوعه لحصار ظالم عقابا له على اختيار نهج الديمقراطية والمقاومة وادان «بشدة ما يقوم به الصهاينة من أعمال ارهابية يعتبرها القانون الدولي جرائم حرب تستوجب معاقبة مرتكبيها وانحياز المنظمات الدولية الكامل للصهاينة وعدم تحركها لحماية الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها الأمم المتحدة التي أصبحت أكثر من أي وقت مضى رهينة بيد الادارة الأمريكية».

كما ادان «التواطؤ الرسمي العربي مع مجرمي الحرب الصهاينة، حيث تسابق بعض الأنظمة الزمن للافراج عن الجندي الصهيوني الأسير مقابل صمتها عن عشرة آلاف أسير فلسطيني بسجون الاحتلال ودعا الحكومات العربية الى قطع كل أشكال العلاقات مع الكيان الصهيوني وايقاف مسلسل التطبيع والارتماء في أحضان مجرمي الحرب الصهاينة وضرورة احتضان الشعب الفلسطيني وممثليه وهيئاته المنتخبة وحماية خياره في الديمقراطية والمقاومة ودعمه في معركة استرجاع أسراه واخراجهم من سجون الاحتلال ودعا كل محبي السلم وأحرار العالم الى التحرك العاجل من أجل حماية الشعب الفلسطيني ومحاكمة مجرمي الحرب الصهاينة وفضح المشروع العنصري الصهيوني ومواجهته».

اكثر من 21 الف اذن بتزويج من لم يبلغوا سن الزواج في المغرب العام الماضي

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قال محمد بوزوبع وزير العدل المغربي انه تم تسجيل 21,600 طلبا للاذن بتزويج من لم يبلغ سن الزواج خلال سنة 2005.

وعزا بوزوبع تزايد طلبات تزويج من لم يبلغ سن الزواج، الى الفترة الانتقالية التي تزامنت مع دخول مدونة الأسرة حيز التطبيق بعد فترة طويلة راكم فيها التطبيق السابق تزويج بنات في سن 15 سنة أو أقل مما شكل عادة لدى المواطنين.

وأضاف أن القضاة أصبحوا أكثر صرامة وتشددا في منح الاذن بزواج قاصر.

وحدد المشرع المغربي، في اطار المساواة التي جاءت بها مدونة الأسرة الجديدة، أهلية الزواج بالنسبة للفتى والفتاة في 18 سنة مع امكانية الترخيص بتزويج من لم يبلغ سن الزواج على سبيل الاستثناء من طرف قاضي الأسرة المكلف بالزواج متى كانت هناك مصلحة وتوفرت الشروط المتطلبة لذلك.

البنك الدولي يقدم للمغرب 50 ألف دولار لمساعدة المقاولين الشباب

■ الرباط ـ ق. ب: أكد رئيس مكتب البنك الدولي بالمغرب فريد بلحاج أن البنك الدولي سيقدم للمغرب مساعدة بقيمة 150 ألف دولار مع وضع تجربته وتجربة الأمم المتحدة «رهن اشارته» لدعم المشاريع الاقتصادية الصغيرة فضلا عن تقديم دعمه ودعم شركاء مغاربة وأجانب على مستوى الموارد المالية والبشرية والتدبير.

وذكر بلحاج أن المقاولات المغربية انخرطت في العمل الأهلي والمجال الاجتماعي بشكل قوي وتشهد على ذلك تجربة الشراكة بين هذه المقاولات والشبكات الأهلية لخلق مشاريع لفائدة المقاولين الشباب المبتكرين.

وأشاد المسؤول الدولي بعملية انطلاق برنامج «الابتكار والقرب الاجتماعي: الشباب والتنمية» من قبل لجنة المقاولات والقرب الاجتماعي التابعة للاتحاد العام لمقاولات المغرب والبنك العالمي بهذه المبادرة المغربية التي تعبر عن ارادة البنك في المساهمة في تجسيد ارادة المجتمع المدني المغربي والعمل بتشاور مع اللجنة لتنظيم ملتقى الابتكار الذي من شأنه تمكين المقاولين الشباب من اقتراح مشاريع مبتكرة ودائمة. وبعد أن تطرق بلحاج الى أهمية هذا البرنامج الذي يندرج في اطار «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» فقد سجل أنه من بين مهامه تحفيز الشباب المبدع في اطار تشاركي وهو اعتاد البنك العالمي أن يعمل فيه كما قال.

وحسب القائمين عليه: فان هذا البرنامج يهدف بالخصوص الى تعبئة مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين في اطار شراكة جديدة للتنمية البشرية ومحاربة اقصاء الشباب وكذلك التشجيع على الابتكار لفائدة الشباب المغربي من خلال تمويل مشاريعهم عبر تنظيمات مدنية على حد تعبيرهم.